تونس في،

20 أكتوبر 2025

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

من رئيسة الحكومة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدّم به السّادة نوّاب كتلة الأمانة والعمل.
المرجع: - مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0001037 بتاريخ 11 أفريل 2025.
المصاحيب: - نسخة من إجابة السيّد وزير أملاك الدولة والشّؤون العقاريّة.

وبعد،

في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجّه به السيّدات والسّادة نوّاب كتلة الأمانة والعمل بمجلس نواب الشعب، إلى رئاسة الحكومة حول "الاستفسار بخصوص منظومة المُصادرة والتصرّف والاسترجاع في الأموال والممتلكات المصادرة ".

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السّادة النوّاب المعنيّين.

والسّلام

رئيسة الحكومة

سارّة الزّعفراني الزّنزري

الجمهورية التونسية

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول السؤال الكتابي لنواب كتلة الأمانة والعمل

بمجلس نواب الشعب

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن إستفسارا حول منظومة المصادرة والتصرّف والإسترجاع في الأموال والممتلكات المصادرة، أتشرّف بإفادتكم بأنّه أحدثت بمقتضى الفصل 3 من المرسوم عدد 13 لسنة 2011 المتعلق بمصادرة أموال وممتلكات منقولة وعقارية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالمرسوم عدد 47 لسنة 2011 لدى الوزارة المكلفة بأملاك الدولة والشؤون العقارية لجنة المصادرة.

ومنذ إحداثها أصدرت اللجنة 2854 قرار مصادرة شملت عقارات ومنقولات وحسابات بنكية ومساهمات في رأسمال شركات ومحافظ أوراق مالية وأصول تجارية وحسابات جارية للشركاء.

كما أحدثت بمقتضى المرسوم عدد 68 لسنة 2011 لجنة وطنية لدى وزارة الماليّة للتصرّف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة أو الإسترجاع لفائدة الدولة تتولى التصرف في الأموال والممتلكات العقارية والمنقولة المعنية بالمصادرة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّه بعد صدور قرار المصادرة يتم إحالته صحبة جميع الملف المتعلّق به على اللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة للتعهد بتنفيذه والقيام بجميع أعمال التصرف المحمول عليها بمقتضى النصّ المحدث لها.

هذا ويكتسي ملفّ الأملاك المصادرة أولويّة يتمّ العمل على تجسيمها من خلال إقرار إجراءات فعّالة وناجعة، تكفل أنجع السّبل للمحافظة على العقارات والمنقولات والأموال المصادرة واستغلالها الاستغلال الأمثل بما يضمن حوكمة التصرّف فيها،

ويتمّ العمل بالتنسيق مع رئاسة الحكومة والوزارات والهياكل ذات العلاقة على إيجاد معالجة ناجعة لمنظومة المصادرة والاسترجاع والتّصرف في الأموال والممتلكات المكتسبة بطريقة غير مشروعة وذلك من خلال إعداد مشروع نصّ قانوني موحّد لمنظومة المصادرة والاسترجاع بما يُمكّن من تلافي النقائص والإشكاليات القانونية التي تمّ الوقوف عليها وإحكام التصرّف بين كلّ المتدخّلين في عملية المصادرة والاسترجاع مع إعتماد مقاربة جديدة تقوم على مرونة التصرّف وتحقيق النجاعة. والسلام